٣٢٠ ألف طالب وطالبة انتظموا في مدارسهم بدمشق

مدير التربية: تشديد على تطبيق الإجراءات الاحترازية والكتب وزعت على المدارس خلال الأسبوع الإداري

محمود الصالح

كشف مدير التربية في دمشق سليمان يونس عن وجود أكثر من ٣٢٠ ألف طالب وطالبة من جميع المراحل الدراسية في مدارس مدينة دمشق خلال العام الدراسي الحالي الذي بدأ أمس الأول.

وقال في تصريح لـ«الوطن» إن مديرية تربية دمشق أنجزت خلال الشهر الماضي كل الاستعدادات اللازمة لاستقبال العام الدراسي، من خلال خطة شاملة تضمنت تأهيل المدارس بصيانات مختلفة المستوى، حسب الوضع الفني لمدرسة، منها ما تم إجراء عمليات صيانة بسيطة لها، ومنها الآخر أجريت له عمليات ترميم جزئي، وهناك بعض المدارس دخلت إلى العمل بعد أن تم تأهيلها نتيجة التخريب الذي تعرضت له خلال الفترة الماضية.

وبين يونس أن المديرية أنجزت جداول التنقلات والتعيينات في إدارات المدارس قبل بداية العام الدراسي، ووفرت كل مستلزمات العملية التربوية، من كوادر تدريسية ومواد عينية للمدارس التي زاد عددها على ٧٢٠ مدرسة موزعة على كل أنحاء مدينة دمشق، منوهاً باتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية للتصدي لوباء كورونا وفق البروتوكول الموضوع من وزارة التربية، وتم تعقيم جميع المدارس قبل دخول الطلاب إليها، وتم التشديد على إدارات المدارس بضرورة اتباع الإجراءات المطلوبة من دون أي تهاون، وقامت بتسليم جميع المدارس المعقمات والكلور والصابون وأجهزة قياس الحرارة، ولن يكون هناك تساهل تجاه أي إدارة لا تلتزم بتطبيق تلك الإجراءات.

وعن مدى توافر الكتب المدرسية في جميع المدارس بين يونس أن المديرية وزعت جميع الكتب المدرسية لمدارسها خلال الأسبوع الإداري، وتم توفير كتب الصف الأول في جميع المدارس، وفق ما هو محدد فيها من طلاب، وأي نقص في أي مدرسة يمكن تداركه فوراً من خلال تزويد المدرسة بما تحتاج إليه، حيث يتم توزيع الكتاب المدرسي لصفوف الأول وحتى التاسع بشكل مجاني، وباقي الصفوف وفق الكلفة المحددة من وزارة التربية، حيث لا يتجاوز أغلى كتاب ١٨٠٠ ليرة سورية وجميع الكتب في المرحلة الثانوية مدعومة بنسبة ٣٠٠ بالمئة.

وأشار مدير التربية إلى أهمية التعلم الوجداني لأنه جزء من الأهداف التربوية والتعليمية، حيث تعمل المدرسة على تهيئة التلاميذ والطلاب لاكتساب السلوك الصحيح الذي ينسجم مع معايير المجتمع الذي يعيشون فيه، لافتاً أن التعلم الوجداني الاجتماعي يعمل على إعداد المتعلم للمستقبل من خلال تنمية الجوانب الإنسانية، والارتقاء بانفعالاته واستجاباته في المواقف، وتزويده بالمهارات التي تساعده لإدارة مهام الحياة ومسؤولياتها بالشكل الصحيح.

وشدد على دور التربويين في توفير الفهم الصحيح للتلاميذ والطلاب للجوانب الانفعالية بحيث يكونون قادرين على اتخاذ قرارات سليمة، لافتاً إلى دور المدرسة في توفير جوانب معرفية ومواقف تعليمية لغرس كفاءات وجدانية، وتكوين شخصية التلميذ المتكاملة في جميع الجوانب، ومنها الاتزان العاطفي والوجداني والاجتماعي، وتحسين جودة الحياة للمتعلم، وتوجيه طاقة المتعلم بشكل سليم، وزيادة الوعي بالخبرات الانفعالية، مبيناً أن المدارس تدرس الجوانب الانفعالية وفق إستراتيجيات متنوعة بتوفير معلومات وخبرات تشجع على تنمية القيم والحساسيات والمشاعر، والتشجيع على الاختيارات الصحيحة، منوهاً بأن الغرض من التدريس والتعلم في المجال الوجداني هو مساعدة الطلاب في استيعاب الخصائص المهنية والإنسانية المرغوب فيها.

وأوضح مدير التربية أن الهدف من الدورات المقامة تعريف المعلمين والمدرسين باستخدام الإستراتيجيات المناسبة لتدريس المادة، إضافة لتحديد الأهداف، والتعريف بالاحتياجات المحددة لكل متعلم، والعمليات التي تزود المتعلم بالمهارات اللازمة لتطوير الكفاءات الاجتماعية والعاطفية، وتطوير القدرات لتحقيق الأهداف الإيجابية.

حلبيون لا يفضلون «خبز المعتمدين» والأسباب؟!

حلب- خالد زنكلو

ينصرف الكثير من أبناء مدينة حلب عن شراء الخبز التمويني المدعوم، أو ما يسمى «خبز المعتمدين»، من المعتمدين لأسباب لا علاقة لها بارتفاع سعره عن نظيره المستجر من كوات الأفران مباشرة وإنما بسبب جودة الرغيف وطريقة تبريده.

ويتقاضى معتمدو توزيع الخبز التمويني في حلب مبلغ ٣٠٠ ليرة سورية لقاء ربطة الخبز الواحدة، على حين يرتفع السعر إلى ٣٥٠ ليرة لربطة الخبز المبردة أرغفتها داخل الأفران، وفي الحالتين ثمة مآخذ على نوعية الخبز ومساوئ عمليتي النقل والتبريد.

يقول أبو محمد دهان من حي الفرقان لـ«الوطن»: «اشتركت لفترة لدى معتمد الخبز في الحي لكن عائلتي لم تستسغ الخبز لأنه يبدو بائتا من اليوم السابق، إذ يتعمد العاملون في الفرن المستجر منه الخبز، وهو ذو سمعة جيدة، إلى إنتاجه وتبريده في الليل أو الفجر وبطريقة التكديس مقابل ٥٠ ليرة زيادة عن السعر المعتمد لدى الموضوع الذي ينقله بطريقة نظامية عبر السلال، لكن الخبز وبعد مضي ساعات يبدو غير صالح للاستخدام».

من جهة ثانية، يرى أحمد حلاق من سكان حي حلب الجديدة شمالي في تصريح لـ«الوطن» أن سبب عزوفه عن معتمد الحي «عدم تبريد الخبز داخل الفرن، حيث يجلب المعتمد الخبز من دون وضعه في سلال معتمدة من أجل ذلك ويوزعه على ربطات مفردة ونظافة دون نشره لمدة دقائق بهدف تبريده، ولذلك لا يصلح الخبز حتى فترة المساء للاستخدام، بالإضافة إلى أن جودة الخبز سيئة في معظم الأيام، ويستلزم الحصول عليه زيارة المعتمد مرات عديدة ربما يجلب الخبز من الفرن لأنه يرفض التسجيل عليه في اليوم السابق».

ولذلك، يحجم المستهلكون عن تسوق خبز المعتمدين في كثير من الأحيان، ويؤثرون شراء المادة من كوة الفرن الذي يختارونه بأنفسهم عن سابق تجربة لنوعية وجودة أرغفته، ولو كلفهم ذلك الوقوف ساعة أو ساعتين في طابور الانتظار، الذي تطيح به المحسوبيات، بغية الحصول على الرغيف الساخن الذي ينشر على الأرصفة لتبريده قبل وضعه في أكياس النايلون وتخزينه في ثلاجة المنزل للحفاظ عليه أطول فترة ممكنة وبجودة مقبولة.

ويفضل بعضهم شراء الخبز من بسطات مخابز معينة مثل أفران الرازي والزبدية والشهباء الاحتياطي، وهي تقام عادة في محيط الفرن أو في الطريق الرئيسي إليه، ولو تراوح سعر الرابطة المكونة من ٦ أو ٧ أرغفة بين ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ ليرة، ومرد ذلك جودة رغيف تلك الأفران مقارنة بغيرها.

كما يشكو السكان من نقص وزن ربطة الخبز لصغر حجم الرغيف في العديد من الأفران، حيث يلجأ صاحب الفرن إلى تقدير وزن الرابطة بناء على عدد أرغفتها وليس وزنها، ولذلك تكثر مخالفات مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك الخاصة بنقص الوزن مقارنة بمخالفات جودة الرغيف السيئ الصنع في معظم الأفران.

وبناء على إحصائية تموز الماضي، تجاوز عدد معتمدي الخبز في المدينة ٥٠٠ معتمد، تابعين لجهات القطاع العام وصلات «السورية للتجارة»، والمؤسسات الاستهلاكية، وبلغ عدد الربطات التي يحصلون عليها يومياً ١٣٠ ألف ربطة في مدينة حلب وحدها، بغض النظر عن تجاوزات الاستحواذ على أكثر من بطاقة ذكية من قبل أصحاب ومستثمري الأفران، والتي لم تغب عن ذهن التمويل الذي يرصد ويسطر هذا النوع من المخالفات بين الحين والآخر.

فقدان بعض المواد الغذائية في أسواق السويداء بسبب ارتفاع أسعارها الجنوني

غرفة تجارة وصناعة السويداء: إعادة النظر بالقرارات الحكومية الأخيرة لضمان التوريدات إلى الأسواق

السويداء -عبير صيموعة

شهدت بعض المواد الغذائية في أسواق السويداء شحاً في كثير من أنواعها مثل السمون والزيوت والسكر وفقدانها في كثير من المحال سواء لدى تجار المفرق أو الجملة، حيث أكد كثير من التجار لـ«الوطن» وصول سيارات البضائع المورودة من دمشق فمقتدة بعض الأنواع إضافة إلى ارتفاع أسعار المتوفر منها.

كما أكد التجار ضرورة سعي الحكومة الاقتصادية إلى محاولة كسر احتكار الاستيراد بشخصيات وأسماء محددة وخاصة المواد الغذائية وغيرها إضافة إلى دعم المستوردين بالقطع الأجنبي لتأمين توفر المواد في الأسواق بأسعار معقولة ومقبولة وثابتة بحيث لا يستفيق المواطن والتاجر على أسعار جديدة خاصة أن جميع المواد تأتي من خارج المحافظة والارتفاع في الأسعار يأتي دائماً تحت ذريعة عدم استقرار أسعار الصرف ونتيجة لارتفاع سعر السلعة من مكان استجرارها، إضافة إلى ضرورة إعادة النظر بالقرارات الأخيرة حول رفع رسوم الجمارك على كل المواد وزيادة الضرائب على التجار، الأمر الذي سيؤدي بالمطلق وفي حال استمرار العمل وفقها إلى توقف الكثير من الموردين عن الاستيراد إضافة إلى توقف كثير من المعامل عن الإنتاج نظراً لعدم توفر السيولة المطلوبة.

كما أبدى جميع من التقتهم «الوطن» من الأهالي في الأسواق تذمرهم من الأسعار جراء عدم قدرتهم على شراء أبسط متطلباتهم المعيشية الغذائية، مطالبين بضرورة اتخاذ الإجراءات السريعة من قبل الجهات المعنية لأن المواطن على حد قولهم تجاوز عتبة الفقر منذ مدة بعيدة.

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة السويداء شفيق غرز الدين أكد لـ«الوطن» أن كل المواد الغذائية سواء من السكر أم الزيوت أو السمون متوفرة بالكامل الأساسي منها والثانوي ولكن في مصادرها لدى الموردين إلا أن عجز تجار الجملة عن شراء كثير من المواد جراء ارتفاع أسعارها أدى إلى افتقادها في بعض المحال حيث وصل سعر سيارة السكر التي تحوي ٥٠ طناً من المادة إلى ١٢٣ مليون ليرة ومثلها الزيوت بعد أن سجلت السيارة التي تحوي ٢٠٠٠ طرد سعر ٢٤٠ مليوناً، الأمر الذي حال دون قيام كثير من التجار بشرائها بالكامل والاكتفاء بعدد من الشوالات لمادة السكر وبعض الطرود من الزيت خاصة أن التاجر سواء الجملة أم المفرق وفي ظل ارتفاع أسعارها عاجز عن بيعها ضمن النشرة التموينية لأن كيلو السكر تصل تكلفته حسب أسعار التوريد إلى ٢٤٥٠ ليرة فكيف سيقوم التاجر ببيعه بـ٢٠٠٠ ليرة الأمر الذي سيضعه تحت المساءلة القانونية في حال تم بيعه حسب تكلفته لأنها تتجاوز التسعيرة التموينية وتصل عقوبة مخالفتها إلى ٧ سنوات سجن وغرامة لا تقل عن ١٠ ملايين ليرة؟!

وأكد غرز الدين ضرورة إعادة النظر بالقرارات الحكومية الأخيرة من ضرائب وجمارك إضافة إلى ضرورة تثبيت أسعار الصرف لضمان استمرار التوريدات إلى الأسواق وضمان توفر كل المواد لدى جميع التجار.

أهالي حمص يشتكون من عدم حصولهم على مازوت التدفئة

السباعي لـ«الوطن»: تخفيض حصة المحافظة بنسبة ٢٥ بالمئة وبمعدل ١٥ طلباً يومياً فقط

حمص - نبال إبراهيم

وردت إلى «الوطن» العديد من الشكاوى والتساؤلات من العشرات من أهالي حمص وريفها تتحدث بالمجمل عن تخوفهم من عدم حصولهم على أي مخصصات من مازوت التدفئة خلال موسم الشتاء القادم، خاصة أن عمليات التوزيع لم تبدأ حتى تاريخه بالمحافظة (مدينة وريفاً)، وأنه على الرغم من قلة الكمية التي سيتم توزيعها إلا أن عملية التوزيع لم تبدأ بعد وهذا ما يزيد مخاوفهم من عدم تمكنهم من الحصول على أي لتر من المازوت هذا العام بالتزامن مع انعدام كل وسائل التدفئة المتاحة لديهم.

وأشار المشتكون إلى توافر مادة المازوت بكميات كبيرة في السوق السوداء على الطرقات العامة بسعر يتراوح ما بين ٦٥٠ إلى ٧٠٠ ليرة سورية للتر الواحد أي ما يعادل ٦٥ إلى ٧٠ ألف ليرة سورية «للبادون» بسعة ٢٠ لتراً، مؤكدين عدم مقدرتهم على شراء مادة المازوت من السوق السوداء بهذه الأسعار الباهظة التي من المؤكد أنها ستترفع مجدداً مع قدوم شهر الشتاء.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين والتجارة الداخلية في محافظة حمص تمام السباعي أكد لـ«الوطن» أن عمليات توزيع مازوت التدفئة على المواطنين مرتبطة بتوفر الكميات المخصصة لهذا الغرض، لافتاً إلى أن المشكلة الحقيقية في نقص توريدات المحافظة اليومية من مازوت التدفئة، مؤكداً أن الكميات التي ترد قليلة وغير كافية حالياً ولا تشكل نسبة ٥٠ بالمئة من حاجة المحافظة اليومية من المادة لمختلف القطاعات والبالغة نحو ٤٠ طلباً يومياً.

وأشار السباعي إلى أن وزارة النفط قامت منذ بداية شهر آب الفائت بتخفيض حصة محافظة حمص من مادة المازوت بشكل تدريجي من ٢٠ طلباً إلى ١٥ طلباً يومياً بنسبة تخفيض وصلت إلى ٢٥ بالمئة، لتكون هذه الكمية قليلة وبالكاد تكفي لمؤسسات القطاع العام الإنتاجية والصناعية والمخابز والمشافي والنقل، لافتاً إلى أن العدد الإجمالي للأسر التي حصلت على بطاقة الكترونية في المحافظة وصل إلى ٤٢٣٥٠ عائلة حتى تاريخه.

وأوضح أنه كان من المفترض أن تبدأ عملية توزيع مازوت التدفئة على الأسر المستحقة وفق البطاقة الإلكترونية منذ الشهر الماضي إلا أن قلة التوريدات حالت دون ذلك، مشيراً إلى أن كمية التوريدات اليومية من مادة المازوت لم تزد حتى تاريخه، إلا أن عملية التوزيع ستبدأ خلال اليومين القادمين بمعدل ٥٠ لتراً من المادة لكل عائلة من خلال العمل على توفير كميات من المادة من اقتطاع واجتزاء بسيط من مخصصات القطاع العام ضمن الإمكانات المتاحة ما عدا المخابز والمشافي والنقل.

وبيّن أنه سيتم العمل على تسريع عملية التوزيع وزيادة وتيرتها وفق الخطة الموضوعة فور تخصيص المحافظة بكميات إضافية من مادة المازوت، لافتاً إلى أن نسبة توزيع مازوت التدفئة على المواطنين كانت قد وصلت إلى نحو ٥٠ بالمئة خلال الفترة ذاتها من العام الماضي نظراً لتوفر المادة وتخصيص المحافظة بكميات كافية لقطاع التدفئة حينها.

وكشف السباعي أن مصدر المازوت الموجود حالياً على بعض الطرقات العامة غير شرعي وقد يكون مهرباً عبر الحدود السورية وهو غير موثوق ولا يطابق المواصفات القياسية السورية، مؤكداً أن هذا المازوت ليس من ضمن مخصصات المحافظة نظراً لعمليات ضبط توزيع المادة بشكل عادل على كل القطاعات ضمن الإمكانات المتاحة.

وبيّن السباعي أن عناصر مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك نظموا ٣٨ ضبط محروقات من بداية شهر آب الفائت وحتى تاريخه، مشيراً إلى أن الضبوط تنوعت بين سوء استخدام البطاقة الإلكترونية ومعايرة عدادات وسرقة واختلاس وغش وتدليس.

> ٧٠ ألف ليرة سعر بادون المازوت بالسوق السوداء!